الديون المتعثرة في المصارف التجارية الليبية
دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية

✍ د. أبوراوي عيسى قبقب

✍ د. ناجي ساسي المندلسي

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحديد أنواع القروض والتسهيلات الائتمانية التي أدت إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة بمصرف الجمهورية والأسباب التي أدت إلى ظهورها، إضافة إلى اقتراح طرق علاج لتلك الأسباب بغرض الإسهام في إيجاد حل لتلك المشكلة (الديون المتعثرة في مصرف الجمهورية). وتم الاعتماد على أسلوب الاستبانة في جمع بيانات الدراسة وذلك من خلال توزيع استبانة على عينة الدراسة من مديري ومسؤولي وموظفي المصرف، وتم تحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences (SPSS. وبينت نتائج الدراسة أن كل انواع القروض التي منحها مصرف الجمهورية لها آثار على ظهور مشكلة القروض المتعثرة ولكن بدرجات متفاوتة، وأن كل العوامل (المتعلقة بالمقرض، المتعلقة بالمقترض، المتعلقة بالضمانات والمتعلقة بالظروف الخارجية) لها تأثير على ظهور مشكلة القروض المتعثرة في مصرف الجمهورية. أما من حيث طرق علاج مشكلة القروض المتعثرة في مصرف الجمهورية فقد بينت الدراسة أن كل الطرق يمكن استخدامها ماعدا طريقة شطب الديون، أيضاً ضمت الدراسة بعض التوصيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

كلمات دالة: القروض المتعثرة، القروض الرديئة، مصرف الجمهورية.

Abstract

This study aims to determine the types of loans and credit facilities, which have led to the emergence of non-performing loans in Jumhouria Bank, and the reasons behind it. Moreover, this study is trying to suggest ways to treat those causes in order to resolve non-performing loans in Jumhouria Bank. The questionnaire style has been utilized in order to collect data, and the program of Statistical Package for Social Sciences (SPSS) has used to analyze the questionnaires. The results of the study shows that all kinds of loans granted by Al-Jumhouria Bank have implications for the emergence of the non-performing loans. Moreover, all factors (related to the lender, related to the borrower, related to the collaterals, related to the external conditions) have an impact on the emergence of non-performing loans emerged in Jumhouria Bank. In terms of the ways to treat non-performing loans, the study showed that all methods can be used except the method of write-off debt. Also, the study included some recommendations.

Key words: *Non-performing Loans, Bad Loans,* Jumhouria Bank

المبحث الاول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعتبر وظيفة منح الديون (القروض والتسهيلات الائتمانية) الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية، التي من خلالها تتمكن من توفير السيولة لعملائها من ناحية والحصول على قدر كافٍ من الأرباح من ناحية أخرى. فعملياً لا توجد ضمانات قوية للمصارف باسترجاع الأموال التي منحتها على هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية نتيجة توقف بعض أو كل العملاء عن سداد التزاماتهم تجاه مؤسسات الإقراض الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة.

بالرجوع إلى قواعد الاستثمار فإن منح القروض للعملاء يعتبر استثمارًا مستقبليًا، وهو أهم مصدر من مصادر الدخل لمؤسسات الإقراض. عليه فإن مؤسسات الإقراض وعلى رأسها المصارف التي لا تمتلك أدوات محدده للتنبؤ الدقيق بمستقبل تلك الأموال الممنوحة على هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية، وبذلك لا توجد ضمانات تمكن المصارف من استرجاع قيمة تلك القروض.

بما أن المصارف تسعى إلى استرداد كامل الأموال التي منحتها والمتمثلة في أصل القرض والفائدة الناتجة عنه. فإن المصارف تعتبر مبلغ القرض هو رأس المال، أما الفائدة فهي قيمة الدخل المتولد من مبلغ القرض. لذلك فإن عدم إمكانية الحصول على أصل القرض هو عبارة عن ضياع رأس المال، أما عدم استرجاع مبلغ الفائدة فهو عبارة عن ضياع الأرباح التي يسعى المصرف إلى تحقيقها، والنتيجة أن فقدان أو ضياع كل من الفائدة أو/ و أصل القرض يؤدي إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة (Plodder & Almsman 2004).

إن ظهور مشكلة القروض والتسهيلات المتعثرة في الدول النامية التي تعاني من مشكلة الفقر النسبي المتفشي بين المواطنين ناتجة عن ارتفاع تكاليف المعيشة من جهة، وصعوبة إدارة الشؤون المالية من جهة أخرى. فالفقراء يجدون صعوبة في توفير الأموال التي يمكن الاعتماد عليها لدفع نفقاتهم، وهم بالتالي يسعون إلى الحصول على قروض وتسهيلات من مؤسسات الإقراض والتي تشمل القطاع المصرفي التجاري على وجه الخصوص. وهذا قد يؤدي إلى عدم قدرة العملاء على سداد التزاماتهم، وبالتالي فإن المقرضين سوف يواجهون صعوبة في عدم قدرتهم على استرجاع أموالهم الممنوحة على هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية. والنتيجة أن منح القروض للفقراء عادة يؤدي إلى ظهور القروض المتعثرة بسبب صعوبة سداد ما عليهم من التزامات مالية تجاه مؤسسات الإقراض (Bakhoum et al. 1989). لذا تتناول هذه الدراسة مشكلة القروض المتعثرة في مصرف الجمهورية من حيث أنواع القروض والأسباب المؤدية إلى ظهور تلك المشكلة مع إيجاد الطرق الممكنة لعلاجها.

مشكلة الدراسة

تواجه المصارف التجارية عديد المخاطر جراء تعرضها لمشكلة الديون (القروض والتسهيلات الائتمانية) المتعثرة وما تسببه من تبعات مالية واقتصادية موجعة للمصارف بصفة خاصة وللاقتصاد المحلي بصفة عامة، الأمر الذي أضعف من أدائها وزيادة حجم الديون المتعثرة فيها وهو ما أسهم في ظهور الكثير من الصعوبات والمختنقات أمام الزبائن مثل: انخفاض حجم القروض الممنوحة وتعثر بعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية الأمر الذي أدى بدوره إلى خلق حالة من الكساد في الاقتصاد المحلي نتيجة لذلك. ويمكن أن تتلخص مشكلة الدراسة في "أن هناك تعثرًا في تحصيل القروض والتسهيلات المصرفية الممنوحة من قبل المصارف التجارية للأفراد والشركات مما أثر على ضعف توظيف أموال المصارف التجارية وإعادة دورانها في المنظومة المصرفية والاقتصادية والأرباح الناتجة عنها".

ويمكن أن ينبثق على المشكلة التساؤل التالي:

ما هو أثر التعثر في سداد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف التجارية على قدرتها في توظيف الأموال وإعادة دورانها في المنظومة المصرفية؟.

أسئلة الدراسة:

1. ما هي القروض المسببة في ظهور مشكلة الديون المتعثرة في مصرف الجمهورية؟
2. ما هي الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض الممنوحة من قبل مصرف الجمهورية؟
3. هل هناك سياسة ائتمانية مكتوبة كدليل ومنهاج لمنح القروض والتسهيلات الائتمانية؟
4. هل يتم تطبيق أسس ومعايير منح الائتمان؟
5. ما هي القروض الأقرب إلى التعثر من غيرها؟

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في:

1. التعرف على القروض والتسهيلات الائتمانية المسببة لظهور مشكلة الديون المتعثرة بمصرف الجمهورية.
2. الدور الفعال الذي تقوم به القروض والتسهيلات الائتمانية كأداة مهمة من أدوات توظيف الأموال من جهة والإسهام في التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.
3. تقديم بعض النتائج والتوصيات لإدارة المصرف والمهتمين بهذا الشأن التي لربما ستسهم بشكل أو بآخر في إيجاد بعض المعالجات لهذه المشكلة.

أهداف الدراسة

تعد القروض المتعثرة أكثر المشاكل التي تواجه الجهاز المصرفي بشكل عام والمصارف التجارية بشكل خاص، علاوة على ذلك فإن عدم قدرة المؤسسات المالية وعلى رأسها المصارف

التجارية على معالجة مشكلة القروض المتعثرة قد تؤدي إلى ظهور أزمة مالية حقيقية. عليه تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

1. تحديد الأسباب التي أدت إلى تعثر التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل مصرف الجمهورية.
2. العمل على إيجاد أفضل السبل لعلاج القروض والتسهيلات المتعثرة والحد منها.

ولتحقيق هذا الهدف تم توزيع استبيانات على عدد من العاملين في مصرف الجمهورية. لذا تحاول هذه الدراسة تحليل آراء المستجوبين فيما يتعلق بتحديد أنواع القروض التي أدت إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة، استكشاف الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة وأيضا تحديد الأساليب الممكن استخدامها لعلاج مشكلة القروض المتعثرة في مصرف الجمهورية.

حدود الدراسة

1. الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في دراسة القروض المتعثرة في مصرف الجمهورية.
2. الحدود الزمنية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في فترة إعداد الدراسة وهي سنة 2015م.

الدراسات السابقة

- **دراسة (Herr and Miyazaki, 1999) بعنوان: "Proposal for the Japanese Non-Performing Loans Problem: Securitization as a Solution"**

(مقترح للقروض المتعثرة اليابانية: التوريق كعلاج).

تناولت هذه الدراسة مشكلة القروض المتعثرة التي عانت منها المصارف اليابانية لفترات طويلة مما أدى بالحكومة اليابانية إلى اتخاذ قرار شطب بعض الديون المتعثرة في بعض البنوك اليابانية إسوة بالبنوك الأمريكية. وبالمقابل، هذه الدراسة أشارت إلى أن هناك عددًا من البنوك اليابانية أحجمت عن اتخاذ قرار شطب القروض المتعثرة وذلك لعدة أسباب وهي:

1. تردد وزارة المالية بالاعتراف بوجود مشكلة القروض المتعثرة والعمل على علاجها.
2. إن النظام الضريبي الياباني لا يعطي إعفاءات ضريبية عن القروض التي يتم شطبها.
3. عدم كفاية رؤوس أموال المصارف لشطب القروض المتعثرة.

من ناحية أخرى، أشارت هذه الدراسة إلى أن البنك المركزي الياباني تعامل مع النقطة الثالثة والمتمثلة في عدم كفاية رؤوس أموال المصارف وذلك بزيادة المعروض من النقود مما أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة حجم القروض الممنوحة وأدى إلى زيادة صافي الأرباح، وبذلك تحصلت معظم البنوك اليابانية على أرباح كافية لشطب القروض المتعثرة. أيضاً، قامت الحكومة اليابانية بإصدار قانون جديد يسمح بشراء أسهم ممتازة من البنوك اليابانية من خلال استخدام الأموال العامة. هذه الخطوة أدت إلى حصول البنوك اليابانية على كميات كافية من الأموال لاستخدامها في إلغاء القروض المتعثرة. علاوة على ذلك، قامت الحكومة اليابانية بإنشاء مؤسسة جديدة تستخدم لشراء القروض المتعثرة. أخيراً، استخلصت هذه الدراسة أنه على الرغم من الحلول التي قامت بها الحكومة اليابانية للتخلص من مشكلة

القروض المتعثرة في المصارف اليابانية فإن الباحثين يريان أن التوريق هو الأسلوب الأكثر أهمية للقضاء على مشكلة القروض المتعثرة التي ظهرت في البنوك اليابانية. ويعتبر أسلوب التوريق بمثابة تحويل المخاطر الناشئة عن القروض المتعثرة (القروض الرديئة) إلى المقرضين (المستثمرين) بدلاً من المقرضين (المصارف).

- **دراسة (Bonin and Huang, 2001) بعنوان: "Dealing with the Bad Loans of the Chinese Banks" (التعامل مع القروض المتعثرة في البنوك الصينية).**

اهتمت هذه الدراسة بالتعامل مع القروض المتعثرة في البنوك الصينية، وهدفت إلى التعريف بالأساليب التي استخدمتها الحكومة الصينية للتعامل مع القروض المتعثرة لتجنب المشاكل المالية. ولقد أشارت الدراسة إلى أن الحكومة الصينية استخدمت عددًا من الأساليب لعلاج مشكلة الديون المتعثرة ومن بين تلك الأساليب إعادة رسملة المصارف المملوكة للدولة، اتباع معايير المحاسبة الدولية أو تحويل قيمة تلك الديون إلى أسهم. بالإضافة إلى الأساليب سابقة الذكر لعلاج الديون المتعثرة قامت الحكومة الصينية بإنشاء أربعة مؤسسات سميت بشركات إدارة الأصول. هذه الشركات تم إنشاؤها لإدارة الأصول المتعثرة وخصوصاً القروض المتعثرة. هذه التدابير التي اتخذتها الحكومة الصينية لعلاج مشكلة القروض المتعثرة أدت إلى تحقيق نتائج جيدة بالمقارنة مع اقتصاديات أخرى لدول شرق آسيا التي ما تزال تعاني من مشكلة القروض المتعثرة. أخيراً، قدمت هذه الدراسة عددًا من التوصيات المتعلقة بشركات إدارة الأصول التي تتمثل في الآتي: -

1. شركات إدارة الأصول سوف تصبح شركات مستقلة مالياً عن الحكومة وتستمر كبنوك استثمارية.
2. أن تكون لشركات إدارة الأصول المرونة الكافية لتوظيف وفصل الموظفين العاملين بها دون إلزامها بالقوانين والقيود المفروضة على الشركات المملوكة للدولة.
3. يسمح لشركات إدارة الأصول بالتعاقد مع الوكالات المتخصصة بما في ذلك الوكالات الأجنبية للمساعدة في الحالات التي تتجاوز قدرة موظفيها.
4. منح موظفي شركات إدارة الأصول الحوافز لتطوير مهاراتهم لإدارة الأصول بكفاءة عالية، وإعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة.
5. أن تتمتع شركات إدارة الأصول بالاستقلالية عن المصارف الأم ومن السيطرة المباشرة من قبل الجهات الحكومية.

- **دراسة (زايد، 2006) بعنوان: "التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة"**

تناولت الدراسة التسهيلات الائتمانية المتعثرة في المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تلك التسهيلات في قطاع غزة بفلسطين،

والتعرف على أهم الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض المصرفية مع العمل على إيجاد طرق لعلاج هذه المشكلة، ونتج عن هذه الدراسة أن الأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية هي أكثر الأسباب التي أدت إلى ارتفاع نسبة القروض المتعثرة في المصارف الفلسطينية، وأوصت هذه الدراسة بإنشاء صندوق لمعالجة الديون المتعثرة في المصارف العاملة في فلسطين وذلك للحد من الخسائر التي تعرض لها بعض تلك المصارف على أن تكون موارد ذلك الصندوق من استقطاعات تدفعها المصارف من جملة الأرباح المتحققة من استثماراتها ومن إسهام بعض المؤسسات العاملة في المجال المصرفي والمالي كمؤسسة ضمان الودائع وسوق الأوراق المالية وغيرها.

- **دراسة سيف الدين (2012) بعنوان: "أسباب الديون المتعثرة وأثرها على الاستثمار في البنوك التجارية بالسودان".**

استعرضت الدراسة الديون المتعثرة في البنوك التجارية بالسودان، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب التى تؤدي إلى تعثر القروض المصرفية في المصارف التجارية السودانية، مع إبراز أهم المشاكل التى تحدث بسبب التعثر واقتراح الحلول المناسبة للحد من مشكلة القروض المتعثرة.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: استحواذ التمويل بصيغة المرابحة على النصيب الأكبر من التمويل المصرفي بالرغم من ضعف العائد مقارنة بتكلفة التمويل المرتفعة وارتفاع نسبة التعثر، عدم توفر معلومات كافية عن العملاء لدى البنوك يؤدي إلى ارتفاع التعثر وبالتالي يؤثر على حجم التمويل الممنوح، وأيضاً عدم تفعيل الصيغ التمويلية التي تدعم الإنتاج الحقيقي مثل السلم والاستصناع التي تؤدي إلى نمو حقيقي في الارتقاء بالاقتصاد، وأيضاً تمتاز بقلة تكلفة التمويل وقلة التعثر. وقد تم وضع توصيات بناءً على النتائج التى توصلت إليها الدراسة أهمها العمل على تفعيل الصيغ الإسلامية ذات المخاطر المنخفضة التي تدعم الإنتاج الحقيقي، ربط البنوك بشبكة إلكترونية لتوفير المعلومات الكافية عن العملاء تحت إشراف البنك المركزي حتى لا يكون التركيز في التمويل على تمويل عملاء متعثرين، وتشجيع تمويل القطاعات الإنتاجية مثل القطاع الزراعي والصناعي.

التعليق على الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

تناولت دراسة (Herr and Miyazaki, 1999) مشكلة القروض المتعثرة التي عانت منها المصارف اليابانية لفترات طويلة ومعالجتها عن طريق التوريق. في حين اهتمت دراسة (Bonin and Huang, 2001) بآليات التعامل مع القروض المتعثرة في البنوك الصينية. وهدفت إلى التعريف بالأساليب التي استخدمتها الحكومة الصينية للتعامل مع القروض المتعثرة لتجنب المشاكل المالية.

أما دراسة (زايد، 2006) فقد تناولت الدراسة التسهيلات الائتمانية المتعثرة في المصارف العاملة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، كما بينت دراسة سيف الدين (2012) أسباب الديون المتعثرة وأثرها على الاستثمار في البنوك التجارية بالسودان. في حين اهتمت هذه الدراسة بالتعرف

على الأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة في مصرف الجمهورية، وهدفت إلى تحديد الأسباب التي أدت إلى ظهورها مع العمل على إيجاد أفضل السبل لعلاجها.

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

تعريف القروض المتعثرة

يعرف القرض المتعثر أو غير العامل بأنه " القرض الذي تتعرض اتفاقية دفعه بين البنك والمقترض إلى مخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل أقساط وفوائد القرض مما يمكن القول إن هناك احتمالات لخسارة البنك" (العوضي، 2004)

مصادر ومسببات ظهور القروض المتعثرة

إن زيادة الاهتمام بمشكلة القروض المتعثرة في السنوات الأخيرة ناتجة عن تفاقم المخاطر التي يواجهها الجهاز المصرفي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام وما يترتب عنها من خسائر ناتجة عن تعثر مؤسسات الإقراض من استرجاع الأموال التي منحتها على هيئة قروض وتسهيلات ائتمانية. سعيد، (2000) حدد عددًا من الأسباب المؤدية إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة، وتمثل تلك الأسباب في: المقرض (المصرف)، العميل (المقترض) والبيئة المحيطة (الداخلية والخارجية).

أولاً: العوامل المتعلقة بالمصرف (المقرض)

1. **نقص المعلومات الائتمانية:** التي تعتبر الأساس الذي يستند عليه قرار الإقراض. وقد أشار Basu, (2003) إلى وجود عدد من النقاط التي تؤدي إلى تعثر القروض المتعلقة بضعف المعلومات الائتمانية المقدمة من قبل العملاء وتتلخص هذه النقاط في ما يلي:
   أ. المبالغة في تقدير احتياجات العملاء (المقترضين).
   ب. تخصيص نسبة كبيرة من القروض لعدد قليل من المقترضين.
   ج. تخصيص نسبة كبيرة من القروض في نشاط اقتصادي واحد مما يعرض المصارف لمخاطر عدم القدرة على استرداد أموالها المقرضة في حالة فشل مثل هذه الأنشطة.
   د. منح القروض بناءً على قرارات فردية.

2. **الضعف في تقدير قيمة الضمانات**

أشار صالح، (1997) إلى إمكانية تعرض مؤسسات الإقراض إلى تعثر بعض القروض التي منحتها ويرجع ذلك إلى الضمانات المقدمة من قبل العملاء (المقترضين)، ومن بين الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض والمتعلقة بالضمانات ما يلي: -

أ. المغالاة في تقدير قيمة الضمانات من قبل المقترض.

ب. صعوبة تحويل تلك الضمانات إلى سيولة.

ج. ملكية تلك الضمانات.

د. تعرض تلك الضمانات إلى الانخفاض سواء في الكمية أو القيمة بمرور الزمن.

3. ضعف في إدارة المخاطر

تعطي غالبية القطاع المصرفي وخاصة قطاع المصارف التجارية اهتماماً كبيراً للربحية مما يؤدي بها إلى التوسع في منح القروض والتسهيلات الائتمانية، وهو ما يؤدي إلى صعوبة استرجاع تلك الأموال (ظهور مشكلة القروض المتعثرة)، والمتعلقة بإدارة مخاطر القروض. عليه، أشار Laeven, (1999) إلى أن هناك عددًا من الإجراءات تشير إلى ضعف إدارة المخاطر، وتتمثل تلك المخاطر في الآتي: -

أ. قرار تمويل بعض المشاريع بالكامل.

ب. استخدام مبلغ القرض من قبل المقترض قبل استيفاء كامل المستندات المتعلقة بملف القرض.

ج. سحب مبلغ القرض بالكامل مرة واحدة.

د. استخدام مبلغ القرض في أغراض أخرى غير الأغراض المخصصة له من قبل المصرف (المقرض).

4. القصور في إدارة القروض

بما أن قرار منح القروض يعتبر من أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق إدارة الائتمان، فإن أي ضعف في تلك الإدارة يؤدي إلى قرارات ائتمانية غير سليمة، وبالتالي ظهور مخاطر تعثر القروض الممنوحة. عليه، أشار Meltzer, (1998) إلى أن الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض والناتجة عن القصور في إدارة الائتمان تتمثل في الآتي: -

أ. غياب الشخص المناسب في المكان المناسب.

ب. القصور في إجراء دراسات شاملة عن طالبي الائتمان.

ج. عدم وجود سياسة ائتمانية واضحة.

د. عدم وجود نظام سليم لمتابعة القروض الممنوحة.

ه. عدم الفصل بين إدارة منح القروض وإدارة متابعة تلك القروض.

و. الفشل في متابعة الضمانات المقدمة من قبل المقترضين.

ز. عدم متابعة أنشطة المقترضين.

ح. منح تمويل إضافي دون إجراء دراسة كافية عن نشاط العميل.

ط. تمويل المشروع بالكامل من قبل المصرف.

ي. الاستثمار في نوع واحد من القروض.

ك. الاقتراض من مؤسسات مالية أجنبية في شكل قروض قصيرة الأجل ومنح تلك الأموال في شكل قروض طويلة الأجل، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة في حالة رفض المؤسسات المالية الأجنبية تجديد تلك القروض.

ل. اقتراض الأموال في شكل عملات أجنبية ومن ثم منح هذه الأموال في شكل قروض بالعملة المحلية الأمر الذي قد يؤدي إلى ظهور مشكلة التضخم نتيجة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى وهذا بدوره يؤدي إلى الزيادة في مستوى القروض المتعثرة.

ثانياً: العوامل المتعلقة بالمقترض (العميل)

يعتبر العميل أحد أهم الأسباب المؤدية إلى ظهور القروض المتعثرة في مؤسسات الإقراض وبذلك أشار نجم، (2002) إلى وجود عدد من الأسباب المتعلقة بالمقترض والمسببة في ظهور مشكلة القروض المتعثرة، وهي كالتالي: -

1. عدم وجود خبرة إدارية كافية للعميل.
2. غياب الإدارة المالية الكفؤة للمقرض.
3. الضعف في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المراد تمويلها بالقروض.
4. قيام العميل بتزويد المصرف بمعلومات كاذبة (غير صحيحة).
5. فشل المقترض في متابعة التوجيهات المقدمة من قبل المصرف (المقرض).
6. استخدام مبلغ القرض في أغراض غير الممنوحة لأجلها.
7. موت العميل وعدم قدرة الورثة على دفع التزاماته.
8. الإفراط في التوسع في المشاريع.
9. النوايا السيئة (الخطر الأخلاقي، Moral Hazard) بالنسبة للعميل.
10. توسع العميل في الاقتراض من عدد من مؤسسات الإقراض.
11. إفلاس العميل.
12. فرار العميل خارج البلاد.

ثالثاً: العوامل المتعلقة بالظروف المحيطة.

أشار محسن، (1996) إلى أن الظروف المحيطة التي تؤدي إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة تنقسم إلى: -

1. الظروف المحلية

هناك عدة أسباب تؤدي إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة التي ترتبط بالظروف المحلية وهي: -

1. التغيرات المفاجئة في السياسة النقدية للدولة.
2. التطورات التكنولوجية وخاصة المتعلقة بعمليات الإنتاج والمعلومات.
3. التغيرات الاقتصادية الناتجة عن التغير في التشريعات مثل معدل الضرائب، الجمارك وأسعار الفائدة.
4. زيادة أسعار السلع الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الخام.

5. الزيادة في عدد المشاريع المماثلة التي عادة ما تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع وخصوصاً المنتجة بواسطة مشاريع ممولة بالقروض.
6. صعوبة متابعة القروض الممنوحة للقطاع العام.
7. غياب المعلومات الدقيقة عن ظروف السوق المحلية.
8. نقص المواد الخام اللازمة لعمليات الإنتاج.
9. ضعف الأمن والاستقرار السياسي للدولة.
10. ضعف الرقابة على البنوك.
11. التغير في الظروف الاجتماعية، الأمر الذي قد يؤدي إلى التوقف عن شراء بعض السلع مما يسبب في ظهور بعض المشاكل المالية وخاصة في الشركات المنتجة لتلك السلع.
12. غياب التشريعات المناسبة لحماية المؤسسات المالية ضد فشل العملاء عن سداد التزاماتهم.
13. فشل بعض القطاعات وخصوصاً المملوكة للدولة.

2. الظروف الدولية

هناك عدة أسباب قد تؤدي إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة وترتبط بالظروف الدولية، وهذه الأسباب تتمثل في: -

أ. اعتماد بعض الصناعات المحلية على المواد الخام المستوردة من الخارج.
ب. القوانين الدولية التي تحدد حركة التجارة الدولية قد تعيق عمليات التصدير والاستيراد.
ج. تقلبات أسعار العملات في الأسواق العالمية قد تؤدي إلى تقلبات في أسعار العملة المحلية.

3. ظروف البيئة الطبيعية

هي تلك التي تشير إلى العوامل المتعلقة بالبيئة الطبيعية المحيطة بالمشروع بما في ذلك الكوارث الطبيعية والمتمثلة في الزلازل، البراكين، الفيضانات، الحرائق وغيرها (غنيم، 2001).

طرق علاج الديون المتعثرة

هناك عدد من الطرق المستخدمة لعلاج مشكلة القروض المتعثرة وتتمثل في الآتي (عبدالمعطي ومحفوظ ، 1999): -

1. **تعويم العميل وانتشاله وإنعاشه**: ويتم ذلك من خلال:

أ- الاتفاق على إعادة جدولة الدين بما يتناسب مع ظروفه وإمكانياته وإعطائه فترة سماح مناسبة يحقق فيها إيرادات تكفي لتعويضه وزيادة قدرته على سداد التزاماته.
ب- تدخل المصرف بطريق مباشر أو غير مباشر في إدارة نشاط العميل وتوجيهه وفقا لخطة عمل يلتزم بها العميل.
ج- تقديم الاستشارات الإدارية المناسبة للعميل فيما يتعلق بترشيد النفقات وزيادة الإيرادات.
د- تنشيط الطلب على السلع التي ينتجها العميل عن طريق إقناع دائني العميل بالحصول على جزء من ديونهم حصصا سلعية وخدمية.

ه- منح العميل قروضا جديدة ذات شروط ميسرة للقيام بعمليات إحلال وتجديد وتمويل.

2. **تأسيس مؤسسة مهمتها شراء القروض المتعثرة:** قامت العديد من الدول باتباع هذه الطريقة المتمثلة في تأسيس مؤسسة تكون مهمتها شراء الديون المتعثرة.

3. تصفية القرض: اتخاذ الإجراءات القانونية ضد العميل ويتم اللجوء من قبل المصرف إلى هذا الخيار كحل أخير بعد التأكد من:

أ. أنه لا سبيل إلى معالجة أو إصلاح أو التغلب على الأزمة التي يمر بها العميل.

ب. أن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشاة قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياة النشاط وأن المنشاة ليس لديها الرغبة ولا القدرة على التحول إلى نشاط اقتصادي جاد.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي للدراسة

نبذة عن مصرف الجمهورية

مصرف الجمهورية هو مصرف ليبي تتوزع ملكيته بين ملكية عامة وأخرى خاصة حيث يمتلك مصرف ليبيا المركزي مانسبته (85٪) وللخواص مانسبته(15٪)، وللمصرف شبكة من الفروع والوكالات تغطي رقعة مساحية كبيرة موزعة على مناطق إدارية في ليبيا ، حيث بلغت (162) فرعًا و(6) وكالات، إضافة إلى وجود هيكل تنظيمي بهذه المؤسسة يتكون من (8) قطاعات و(18) إدارة ومكتب بإشراف مجلس إدارة. كما ينتمي للمصرف في حدود (7200) موظف. وفيما يلي بيانات مالية عن أعمال المصرف.

- رأس المال (1) مليار دينار.
- الميزانية (43.914) مليار دينار.
- الإيرادات (249.330) مليون دينار.
- المصروفات (229.856) مليون دينار.
- أرباح المصرف (19.474) مليون دينار.
- صافي التسهيلات والقروض كما هو موضح بالجدول التالي: -

البيان	حجم التوظيفات في 2010/12/31	الأهمية النسبية لأنواع التوظيفات	حجم التوظيفات في 2014/12/31	حجم التوظيفات في 2015/12/31
التسهيلات الائتمانية	2399335	٪42.15		
القروض الأخرى	1241799	٪21.81		
القروض الاجتماعية	1559825	٪27.40		
القروض العقارية	491824	٪8.64		
إجمالي التسهيلات والقروض 5692783		**٪100**	8663181	9054321

المصدر: التقرير السنوي 2015

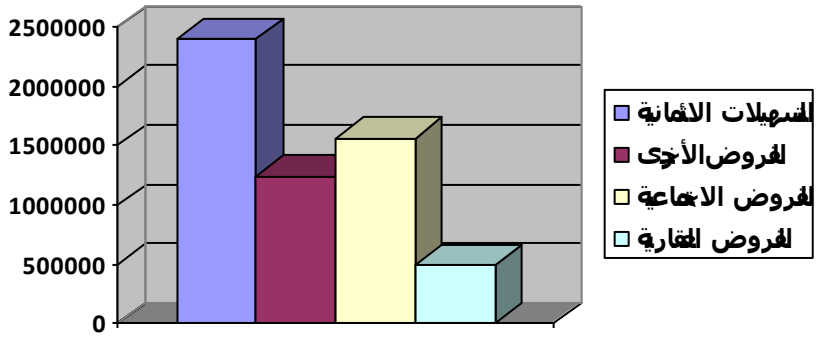

- إجمالي الديون المصنفة للمصرف كما هو مبين بالجدول التالي: -

البيان	حجم الديون في 2010/12/31	الأهمية النسبية لحجم الديون	قيمة المخصص	حجم الديون في 2014/12/31	حجم الديون في 2015/12/31
ديون تتطلب اهتمام	2955939	٪76	59119		
ديون دون المستوى	152194	٪4	27615		
ديون مشكوك فيها	85748	٪2	39692		
ديون رديئة	696534	٪18	523574		
إجمالي الديون المصنفة 3890415		**٪100**	**650000**	**2183136**	**1322564**

المصدر: التقرير السنوي 2015

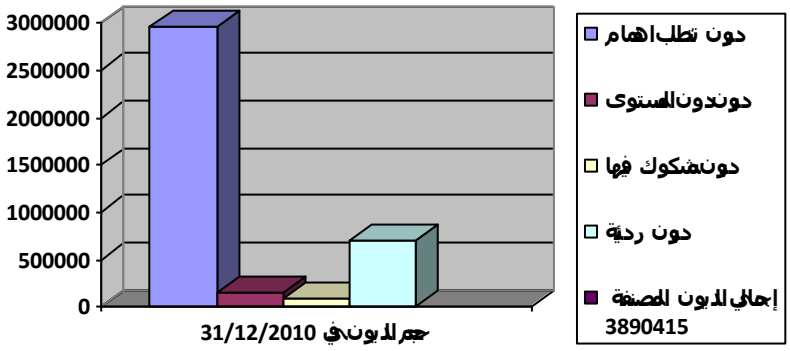

أدوات جمع البيانات

أشار Richer & Forcese, (1973) أن الاستبانة تعتبر أهم التقنيات المستخدمة في جمع البيانات عن بعض الظواهر أو المشاكل التي تتطلب الدراسة وخصوصاً فيما يتعلق بالبحوث الاجتماعية. وبما أن هذه الدراسة تهدف إلى تحديد آراء العاملين فيما يتعلق بأسباب تعثر القروض

بمصرف الجمهورية والطرق الممكن استخدامها لعلاجها. عليه فلقد تم اختيار أسلوب جمع البيانات باستخدام الاستبانة لجمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة، وقسمت الاستبانة إلى أربعة أقسام وهي كالتالي: -

أ. خصص القسم الأول من الاستبانة إلى الأسئلة الديموغرافية.

ب. خصص القسم الثاني للأسئلة المتعلقة بأنواع القروض المسببة لظهور مشكلة القروض المتعثرة في مصرف الجمهورية.

ج. القسم الثالث للاستبانة خصص للأسئلة المتعلقة بالأسباب التي أدت إلى ظهور مشكلة القروض المتعثرة في مصرف الجمهورية.

د. أما القسم الرابع من الاستبانة فلقد تضمن الأسئلة المتعلقة بالأدوات التي يمكن استخدامها للتعامل مع القروض المتعثرة في مصرف الجمهورية.

بما أنه تم استخدام الأسئلة ذات النهاية المغلقة في تصميم هذه الاستبانة فلقد تم تنسيقها باستخدام مقياس Likert خماسي الأبعاد (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق وغير موافق بشدة) التي استخدمت في القسم الثاني، الثالث والرابع للاستبانة. وقد تم إعطاء كل من الاختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي: موافق بشدة (5) خمس درجات، موافق (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1) درجة واحدة. واستخدم المدرج الخماسي نظراً لما يتميز به من خصائص تتلاءم وطبيعة هذه الدراسة.

ترميز بيانات الدراسة

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات، وبما أنه يقابل كل عبارة من عبارات محاور المتغيرات الأساسية للاستبيان قائمة تحمل الاختيارات التالية وفقاً لمقياس ليكارت الخماسي : (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة)، وقد تم إعطاء كل من الاختيارات السابقة درجات لتتم معالجتها إحصائياً على النحو التالي : موافق بشدة (5) خمس درجات، موافق (4) أربع درجات، محايد (3) ثلاث درجات، غير موافق (2) درجتان، غير موافق بشدة (1) درجة واحدة.

واعتبر الوسط الحسابي مساوياً للرقم (3) باعتبار أن (1+2+3+4+5)/5= (3)، وبالتالي فإن المتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (2) تعبر عن درجة موافقة متدنية، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل من (3) تعبر عن درجة موافقة دون المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أقل أو تساوي (4) وأكبر من (3) تعبر عن درجة موافقة فوق المتوسط، والمتوسطات الحسابية التي قيمتها أكبر من (4) وأقل أو تساوي (5) تعبر عن درجة موافقة مرتفعة.

خصائص عينة الدراسة

جدول رقم (1) خصائص عينة الدراسة

الخصائص	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	13	٪21.7
	من 10 إلى 20 سنة	23	٪38.3
	من 21 إلى 30 سنة	16	٪26.7
	أكثر من 30 سنة	08	٪13.3
المؤهل العلمي	ثانوية عامة أو أقل	01	٪1.7
	دبلوم	17	٪28.3
	بكالوريوس	31	٪51.7
	ماجستير	10	٪16.7
	دكتوراه	01	٪1.7
الموقع الوظيفي	مدير عام	01	٪1.7
	مساعد مدير عام	01	٪1.7
	مدير إدارة	11	٪18.3
	نائب / مساعد مدير إدارة	8	٪13.3
	رئيس قسم	10	٪16.7
	موظف	29	٪48.3
	أخرى	01	٪1.7

يتضح من الجدول رقم (1) أن خصائص عينة الدراسة تتميز بالآتي:

- أن مانسبته (٪38.3) منهم لديه خبرة مصرفية من (10 إلى 20) سنة، ويليه ما نسبته (٪26.7) لديه خبرة مصرفية للفئة العمرية من (21 إلى 30) سنة وهو ما يبين أن مانسبته (٪65.00) يمثل توظيف من ذوي خبرة لا تقل في متوسطها على (20) سنة تقريباً ممن يعتمد عليه المصرف في تسيير أعماله.
- أن نسبته (٪51.7) من عينة الدراسة يحملون مؤهل بكالوريوس وما نسبته (٪28.3) يحملون مؤهل دبلوم وهذا ما يؤشر إلى مدى اهتمام إدارة المصرف بمنح فرص العمل لمن يحملون مؤهلًا علميًا من درجة بكالوريوس أو ما يعادلها إلى ما أعلى من ذلك.
- أن نسبته (٪48.3) من العينة موظفين، وما نسبته (٪18.3) مدراء إدارات.

تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

- أنواع القروض المسببة لظهور مشكلة القروض المتعثرة

جدول رقم (2) نتائج تحليل محور أنواع القروض المسببة لظهور مشكلة القروض المتعثرة

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للأفراد	ت	20	34	03	03	00	4.18	0.748	43.33	0.000	1
		٪	33.3	56.7	5.0	5.0	00.0					
2	القروض الممنوحة للقطاع العام	ت	18	25	08	07	02	3.83	1.092	27.19	0.000	3
		٪	30.0	41.7	13.3	11.7	3.3					
3	القروض الممنوحة للشركات الأجنبية	ت	07	17	22	12	02	3.25	1.019	24.70	0.000	4
		٪	11.7	28.3	36.7	20.0	3.3					
4	القروض الممنوحة للقطاع العام التي تمت خصخصتها	ت	19	28	13	00	00	4.10	0.730	43.53	0.000	2
		٪	31.7	46.7	21.7	00.0	00.0					
الدرجة الكلية حول محور أنواع القروض المسببة لظهور مشكلة القروض المتعثرة								3.84	0.532	55.85	0.000	

من الجدول رقم (2) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (أنواع القروض المسببة لظهور مشكلة القروض المتعثرة) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي)، أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقون على أن كل أنواع القروض الواردة في الاستبانة سببت في ظهور مشكلة القروض المتعثرة في مصرف الجمهورية، وأن أكثر القروض المسببة لظهور هذه المشكلة هي القروض الممنوحة للأفراد، يليها في المرتبة الثالثة القروض الممنوحة للقطاع العام الذي تمت خصخصته، تأتي في المرتبة الرابعة القروض الممنوحة للقطاع العام وأخيراً القروض الممنوحة للشركات الأجنبية. كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض

أولاً : الأسباب المتعلقة بالمصرف

جدول رقم (3) نتائج تحليل محور الأسباب المتعلقة بالمصرف

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	عدم وجود سياسة إقراض واضحة ومكتوبة	ت	07	29	09	12	03	3.41	1.094	24.19	0.000	11
		٪	11.7	48.3	15.0	20.0	5.0					
2	التداخل بين مهام إدارة منح القروض وإدارة تتبع القروض	ت	12	24	10	13	01	3.55	1.096	25.09	0.000	8
		٪	20.0	40.0	16.7	21.7	1.7					
3	الضعف في استخدام التحليل المالي للكشف المبكر على القروض المتعثرة	ت	27	27	02	04	00	4.28	0.825	40.20	0.000	1
		٪	45.0	45.0	3.3	6.7	00.0					
4	عدم إعطاء الاهتمام الكافي للتحقق من طلبات الإقراض المقدمة من قبل العملاء لمنع تعثر القروض مسبقاً	ت	19	29	05	07	00	4.00	0.939	33.00	0.000	5
		٪	31.7	48.3	8.3	11.7	00.0					
5	منح نسبة كبيرة من القروض والتسهيلات الائتمانية لعدد صغير من العملاء (المقترضين)	ت	06	29	13	11	01	3.46	0.965	27.82	0.000	9
		٪	10.0	48.3	21.7	18.3	1.7					
6	تخصيص جزء كبير من القروض والتسهيلات الائتمانية في أنشطة اقتصادية غير مجدية	ت	19	22	10	09	00	3.85	1.039	28.71	0.000	6
		٪	31.7	36.7	16.7	15.0	00.0					
7	منح تمويل إضافي للمقترض بدون إجراء دراسات كافية عن نتائج أنشطة العميل السابقة	ت	18	23	08	10	01	3.78	1.106	26.49	0.000	7
		٪	30.0	38.3	13.3	16.7	1.7					
8	السماح للمقترض باستخدام مبلغ القرض قبل استيفاء ملف القرض بالمستندات المطلوبة	ت	10	17	12	14	07	3.15	1.287	18.96	0.000	13
		٪	16.7	28.3	20.0	23.3	11.7					
9	السماح للمقترض بسحب كامل مبلغ القرض مرة واحدة	ت	14	16	06	15	09	3.18	1.432	17.22	0.000	12
		٪	23.3	26.7	10.0	25.0	15.0					
10	منح قروض بمبالغ صغيرة لتمويل مشاريع كبيرة أدت إلى عدم إمكانية المقترضين ممارسة أنشطتهم بكفاءة والقصور في سداد التزاماتهم	ت	13	19	11	15	02	3.43	1.184	22.45	0.000	10
		٪	21.7	31.7	18.3	25.0	3.3					
11	القصور في تتبع نشاط العميل (المقترض) بعد عملية منح القرض	ت	29	21	06	04	00	4.25	0.895	36.78	0.000	2
		٪	48.3	35.0	10.0	6.7	00.0					
12	استخدام العلاقات الشخصية في إتمام إجراءات منح القروض	ت	27	20	10	03	00	4.18	0.892	36.31	0.000	4
		٪	45.0	33.3	16.7	5.0	00.0					
13	ضعف الرقابة على إدارة القروض	ت	20	34	03	03	00	4.18	0.748	43.33	0.000	3
		٪	33.3	56.7	5.0	5.0	00.0					
	الدرجة الكلية حول محور الأسباب المتعلقة بالمصرف							3.74	0.658	44.10	0.000	

من الجدول رقم (3) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (الأسباب المتعلقة بالمصرف) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقون على وجود ارتفاع في الأسباب المتعلقة بالمصرف المؤدية إلى تعثر القروض، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ثانياً : الأسباب المتعلقة بالضمانات (الرهونات) المقدمة من قبل العميل

جدول رقم (4) نتائج تحليل محور الأسباب المتعلقة بالضمانات (الرهونات) المقدمة من قبل العميل

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	المبالغة في تقدير قيمة الضمانات	ت	16	35	03	06	00	4.01	0.854	36.45	0.000	2
		٪	26.7	58.3	5.0	10.0	00.0					
2	صعوبة تحويل بعض الضمانات	ت	20	33	04	03	00	4.16	0.763	42.30	0.000	1
		٪	33.3	55.0	6.7	5.0	00.0					
3	تعرض بعض أنواع الضمانات إلى انخفاض قيمتها بمرور الزمن مما يؤدي إلى عدم إمكانية المقرض استرجاع كامل مبلغ القرض في حالة فشل المقرض في سداد التزاماته	ت	13	29	05	12	01	3.68	1.081	26.38	0.000	3
		٪	21.7	48.3	8.3	20.0	1.7					
4	استخدام نفس الضمان أو الرهن في الحصول على أكثر من قرض	ت	14	11	18	13	04	3.30	1.239	20.62	0.000	5
		٪	23.3	18.3	30.0	21.7	6.7					
5	قيام المقترض بالتصرف كلياً أو جزئياً قبل سداد مبلغ القرض	ت	07	24	11	16	02	3.30	1.094	23.36	0.000	4
		٪	11.7	40.0	18.3	26.7	3.3					
	الدرجة الكلية حول محور الأسباب المتعلقة بالضمانات (الرهونات) المقدمة من قبل العميل							3.69	0.671	42.60	0.000	

من الجدول رقم (4) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (الأسباب المتعلقة بالضمانات (الرهونات) المقدمة من قبل العميل) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقون على وجود ارتفاع في الأسباب المتعلقة بالضمانات (الرهونات) المقدمة من قبل العميل، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

ثالثاً : الأسباب المتعلقة بالمقترض (العميل)

جدول رقم (5) نتائج تحليل محور الأسباب المتعلقة بالمقترض (العميل)

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	تقديم معلومات خاطئة من قبل المقترض عن المشروع المراد تمويله بالقروض	ت	17	29	05	07	02	3.86	1.065	28.12	0.000	4
		٪	28.3	48.3	8.3	11.7	3.3					
2	تدني مستوى الخبرة الإدارية والمالية والتقنية للمقترض في استخدام الأموال المقترضة	ت	19	28	10	03	00	4.00	0.974	31.80	0.000	3
		٪	31.7	46.7	16.7	5.0	00.0					
3	تدني مستوى الدراسات الاقتصادية والمالية المقدمة من قبل المقترض	ت	20	31	03	05	01	4.06	0.936	33.64	0.000	2
		٪	33.3	51.7	5.0	8.3	1.7					
4	استخدام مبلغ القرض لأغراض أخرى غير التي منح لأجلها القرض	ت	25	24	06	03	02	4.11	1.010	31.57	0.000	1
		٪	41.7	40.0	10.0	5.0	3.3					
5	إعلان إفلاس المقترض وعدم توفر الضمانات الكافية لتغطية الأموال المقترضة	ت	12	26	11	07	04	3.58	1.139	24.36	0.000	6
		٪	20.0	43.3	18.3	11.7	6.7					
6	موت المقترض وفشل الورثة في دفع التزاماته	ت	10	30	15	03	02	3.71	0.922	31.21	0.000	2
		٪	16.7	50.0	25.0	5.0	3.3					
	الدرجة الكلية حول محور الأسباب المتعلقة بالمقترض (العميل)							3.90	0.788	38.21	0.000	

من الجدول رقم (5) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (الأسباب المتعلقة بالمقترض (العميل)) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقون على وجود ارتفاع في الأسباب المتعلقة بالمقترض (العميل)، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

رابعاً : الأسباب المتعلقة بالظروف العامة

جدول رقم (6) نتائج تحليل محور الأسباب المتعلقة بالظروف العامة

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	التغيرات في السياسة المالية للدولة	ت	16	28	09	06	01	3.86	0.982	30.49	0.000	5
		٪	26.7	46.7	15.0	10.0	1.7					
2	التغيرات الاقتصادية الناتجة عن التغير في سعر الفائدة، اسعار الصرف، أسعار الضرائب والرسوم الجمركية	ت	09	30	14	07	00	3.68	0.873	32.67	0.000	8
		٪	15.0	50.0	23.3	11.7	00.0					
3	قرار تأميم بعض المشاريع الممولة بالقروض	ت	14	23	18	05	00	3.76	0.909	32.10	0.000	6
		٪	23.3	38.3	30.0	8.3	00.0					
4	تصفية بعض المشاريع الممولة بالقروض	ت	11	31	12	05	01	3.76	0.909	32.10	0.000	7
		٪	18.3	51.7	20.0	8.3	1.7					
5	صعوبة تحصيل بعض القروض الممنوحة لمشاريع القطاع العام	ت	22	26	08	04	00	4.10	0.877	36.20	0.000	3
		٪	36.7	43.3	13.3	6.7	00.0					
6	ضعف الرقابة على المصارف وخصوصاً في ما يتعلق بعمليات منح القروض	ت	08	29	13	10	00	3.58	0.926	29.97	0.000	9
		٪	13.3	48.3	21.7	16.7	00.0					
7	ضعف التشريعات الخاصة بحماية المصارف في حالات تعثر المقترضين في دفع التزاماتهم	ت	23	29	01	07	00	4.13	0.929	34.4	0.000	2
		٪	38.3	48.3	1.7	11.7	00.0					
8	الضعف في تطبيق الأحكام الخاصة باسترداد القروض الممنوحة	ت	29	21	04	06	00	4.21	0.958	34.08	0.000	1
		٪	48.3	35.0	6.7	10.0	00.0					
9	الظروف السياسية للدولة	ت	16	30	08	06	00	3.93	0.899	33.87	0.000	4
		٪	26.7	50.0	13.3	10.0	00.0					
	الدرجة الكلية حول محور الظروف المحلية (العوامل الداخلية)							3.89	0.583	51.67	0.000	
11	تأثير الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية في دول أخرى من العالم	ت	06	23	19	11	01	3.36	0.956	27.27	0.000	2
		٪	10.0	38.3	31.7	18.3	1.7					
12	العقوبات الدولية التي فرضت على ليبيا	ت	10	22	17	11	00	3.51	0.983	27.71	0.000	1
		٪	16.7	36.7	28.3	18.3	00.0					
	الدرجة الكلية حول محور الظروف الدولية (العوامل الخارجية)							3.44	0.864	30.85	0.000	
	الدرجة الكلية حول محور الأسباب المتعلقة بالظروف العامة							3.81	0.529	55.79	0.000	

من الجدول رقم (6) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور (الأسباب المتعلقة بالظروف العامة) جاءت كلها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، مما يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقون على وجود ارتفاع في الأسباب المتعلقة بالظروف العامة، كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

- إجمالي محاور الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض

الجدول رقم (7) إجمالي محاور الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض

المحاور		متوسط عينة الدراسة	الانحراف المعياري للعينة	95٪ فترة ثقة لمتوسط المجتمع		قيمة t المحسوبة	مستوى المعنوية المشاهد	الترتيب
				الحد الأدنى	الحد الأعلى			
الأسباب المتعلقة بالمصرف		3.74	0.658	3.57	3.91	44.10	0.000	3
الأسباب المتعلقة بالضمانات (الرهونات) المقدمة من قبل العميل		3.69	0.671	3.51	3.86	42.60	0.000	4
الأسباب المتعلقة بالمقترض (العميل)		3.90	0.788	3.68	4.09	38.21	0.000	1
الأسباب المتعلقة بالظروف العامة	الظروف المحلية (العوامل الداخلية)	3.89	0.583	3.74	4.04	51.67	0.000	2
	الظروف الدولية (العوامل الخارجية)	3.44	0.864	3.21	3.66	30.85	0.000	5
المجموع الكلي للأسباب المؤدية إلى تعثر القروض		3.78	0.515	3.65	3.91	56.85	0.000	

يوضح الجدول السابق رقم (7) متوسطات درجة إجابة مفردات عينة الدراسة حول محاور الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض، ومن الجدول يلاحظ أن متوسط الإجابة حول محور(الأسباب المتعلقة بالمقترض (العميل)) يساوي (3.90) وبالتالي فإن الأسباب المتعلقة بالمقترض (العميل) تعد أكثر الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض ، يلي الأسباب المتعلقة بالمقترض محور(الظروف المحلية ((العوامل الداخلية)) بمتوسط حسابي (3.89)، ومحور(الأسباب المتعلقة بالمصرف) جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط (3.74)، يليها محور(الأسباب المتعلقة بالضمانات (الرهونات) المقدمة من قبل العميل بمتوسط (3.69)، ومحور الظروف الدولية ((العوامل الخارجية)) جاء في المرتبة الخامسة والأخيرة بمتوسط (3.44).

كما أن متوسط إجابات مفردات عينة الدراسة حول (المجموع الكلي للأسباب المؤدية إلى تعثر القروض) تدل على وجود ارتفاع لمستوى الأسباب المؤدية لتعثر القروض.

وبما أن قيمة (t) المحسوبة لجميع محاور الأسباب المؤدية إلى تعثر القروض أكبر من قيمة (t) الجدولية، التي تساوي (1.671)، وبما أن قيمة مستوى المعنوية المشاهد المقابلة لجميع المحاور أقل من (0.05) مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة، فإنه يمكن القول إن النتائج التي توصلت إليها الدراسة في عينة الدراسة تنطبق على مجتمع الدراسة.

خامساً : الطرق الملائمة للتعامل مع القروض المتعثرة

جدول رقم (8) نتائج تحليل محور الطرق الملائمة للتعامل مع القروض المتعثرة

ت	محتوى الفقرة	الفئة	درجة الموافقة					المتوسط الحسابي $\bar{x}$	الانحراف المعياري S.D	قيمة اختبار t	مستوى المعنوية p-value	الترتيب
			موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة					
1	التعويم (إعادة جدولة الديون، التنازل عن جزء من الفوائد المستحقة أو خفض معدل الفائدة)	ت	17	38	05	00	00	4.20	0.576	56.44	0.000	1
		٪	28.3	63.3	8.3	00.0	00.0					
2	رسملة الديون	ت	05	36	17	02	00	3.73	0.660	43.78	0.000	5
		٪	8.3	60.0	28.3	3.3	00.0					
3	تقديم الاستشارات المالية والتسويقية	ت	13	40	06	01	00	4.08	0.619	51.12	0.000	2
		٪	21.7	66.7	10.0	1.7	00.0					
4	إحياء المشروع المتعثر عن طريق ضخ سيولة إضافية (الحقن النقدي)	ت	08	31	14	06	01	3.65	0.899	31.46	0.000	6
		٪	13.3	51.7	23.3	10.0	1.7					
5	دمج المشاريع المتعثرة مع مشاريع أخرى	ت	04	22	17	16	01	3.20	0.971	25.53	0.000	7
		٪	6.7	36.7	28.3	26.7	1.7					
6	شطب الديون المتعثرة	ت	04	17	12	22	05	2.88	1.121	19.91	0.000	8
		٪	6.7	28.3	20.0	36.7	8.3					
7	إنشاء مؤسسة متخصصة في شراء القروض المتعثرة	ت	18	27	09	05	01	3.93	0.972	31.34	0.000	3
		٪	30.0	45.0	15.0	8.3	1.7					
8	تصفية المشاريع المتعثرة	ت	09	33	12	06	00	3.75	0.836	34.73	0.000	4
		٪	15.0	55.0	20.0	10.0	00.0					
	الدرجة الكلية حول محور الطرق الملائمة للتعامل مع القروض المتعثرة							3.67	0.477	59.69	0.000	

من الجدول رقم (8) يتضح أن المتوسطات الحسابية حول محور الطرق الملائمة للتعامل مع القروض المتعثرة جاء أغلبها أكبر من 3 (المتوسط الافتراضي للمقياس الخماسي) أي أنها في اتجاه الموافقة، ما عدا (شطب الديون المتعثرة) فإن متوسطها أقل من 3. وهذا يشير إلى أن مفردات عينة الدراسة موافقون على استخدام كل الطرق الواردة في الاستبانة لعلاج مشكلة القروض المتعثرة في مصرف الجمهورية باستثناء طريقة شطب الديون المتعثرة. كما أن مستوى المعنوية لاختبار (t) أقل من 0.05 مما يتيح تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة على مجتمع الدراسة.

النتائج

1. أن السبب وراء ظهور مشكلة الديون المتعثرة في مصرف الجمهورية يرجع إلى التعثر في كل القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصرف ولكن بدرجات متفاوتة حسب تأثيرها في ظهور مشكلة التعثر وهي كالتالي: -
   أ. القروض والتسهيلات الائتمانية (الاجتماعية والعقارية) الممنوحة للأفراد.
   ب. التسهيلات الممنوحة للقطاع العام التي تمت خصخصتها.
   ج. القروض الممنوحة للقطاع العام.
   د. القروض الممنوحة للشركات الأجنبية.
2. كل الأسباب المتعلقة بظهور مشكلة القروض المتعثرة تبين أنها بنسب متفاوتة بمصرف الجمهورية بحيث كانت على النحو التالي: -
   أ. الأسباب المتعلقة بالمقترض (العميل).
   ب. الأسباب المتعلقة بالظروف العامة والمتمثلة بالظروف المحلية (العوامل الداخلية).
   ج. الأسباب المتعلقة بالمقرض (المصرف).
   د. الأسباب المتعلقة بالضمانات (الرهونات) المقدمة من قبل العميل (المقترض).
   ه. الأسباب المتعلقة بالظروف العامة والمتمثلة في الظروف الدولية (العوامل الخارجية).
3. أن كل طرق علاج مشكلة القروض المتعثرة يمكن استخدامها من قبل مصرف الجمهورية باستثناء طريقة شطب الديون.
4. يعتمد المصرف في تسيير أعماله على ذوي خبرة لا تقل في متوسطها على (20) سنة تقريباً.
5. تخصيص بعض القروض في تمويل أنشطة غير حقيقية (إنتاجية).
6. ضعف الضمانات المقدمة مقابل الحصول على التسهيلات الائتمانية والقروض المصرفية.

التوصيات

توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات تتمثل في الآتي: -

1. تطبيق واعتماد السياسات الائتمانية المحددة من قبل المصرف المركزي والمكتوبة كدليل في منح الائتمان.
2. العمل على وضع سياسة ائتمانية مكتوبة خاصة بالمصرف واعتمادها من قبل مصرف ليبيا المركزي.
3. ربط المصارف العاملة في الدولة بشبكة إلكترونية تحت إشراف المصرف المركزي لتوفير المعلومات اللازمة والكافية عن العملاء.
4. تطبيق مبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب عند اختيار العاملين بإدارات الائتمان لما تحتاج إليه تلك الإدارات من كفاءات بشرية مدربة ومؤهلة فيما يخص الائتمان المصرفي.

5. الاهتمام بعمليات التدريب والتأهيل سواء الداخلي أو الخارجي للعاملين بإدارات الائتمان. ومنحهم فرص المشاركة بالمصارف الخارجية.
6. متابعة العملاء أولًا بأول وخاصة المتعثرين منهم واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالهم.
7. العمل على منح القروض للمشروعات التي تدعم الإنتاج.
8. العمل على الاهتمام بالرهونات (الضمانات) المقدمة من قبل المقترضين فيما يتعلق بملكيتها وجودتها وقيمتها بالسوق.
9. تحديد ومراجعة أوجه صرف القروض والتسهيلات الائتمانية لضمان السداد.
10. تكوين مخصصات لمواجهة التعثر المالي.
11. الإسهام مع المصارف الأخرى العاملة في ليبيا على إنشاء مؤسسة متخصصة في شراء القروض المتعثرة.
12. اتباع صيغ التمويل الإسلامي كالسلم والاستصناع والمرابحة والمشاركة وغيرها بدل الإقراض التقليدي.
13. الاهتمام بالزيارات الميدانية للمشاريع الممولة من قبل المصرف للوقوف على الوضع الحقيقي لتلك المشروعات لإمكانية الكشف المبكر عن الديون المتعثرة.
14. مراعاة المنح وفق الأسس والمعايير المتعارف عليها والتركيز على القدرة والرغبة في السداد.
15. التقدير الصحيح للضمانات ومتابعة الاهتمام بها من حيث إعادة تقييمها من حين إلى آخر.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

أ. الكتب

- عبدالسلام لفته سعيد، **الائتمان المصرفي**، مطابع اديتار، كاليري - ايطاليا، 2000م.
- عبدالمعطي رشيد ومحفوظ جودة، **إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.
- علي العوضي، **الديون المتعثرة تسويتها وتجنبها**، المكتبة المصرفية، القاهرة، 2004م.
- علي نجم، **القروض المصرفية (أسباب التعثر وأساليب العلاج)** المنتدى الاقتصادي السابع حول القروض المصرفية الأزمة والحل، جامعة الأزهر، 2002م.
- غنيم أحمد، **الديون المتعثرة والائتمان الهارب**، قراءة في واقع ووقائع الأزمة، 2001م.
- محسن أحمد الخضري، **الائتمان المصرفي**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1987م.
- محسن أحمد الخضيري، **الديون المتعثرة: الظاهرة... الأسباب... العلاج**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996م.

ب.الرسائل العلمية

- دعاء زايد، **التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني**، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير منشورة في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية -غزة، 2006م.

- سيف الدين حسين علي الشاعر، **أسباب الديون المتعثرة وأثرها على الاستثمار في البنوك التجارية بالسودان**، رسالة ماجستير منشورة في الدراسات المصرفية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2012م.
- محمد صالح، **انعكاسات مشكلة التعثر على سياسات الائتمان في القطاع المصرفي في مصر**، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة جامعة القاهرة، 1997.

المراجع الأجنبية:

- BAKHOUM, I. & OTHERS (1989) ***Banking the Unbankable****: Banking credit to the poor*, London, Panos Publications Ltd.
- BASU, S. (2003) **Why do Banks Fail?** ***International Review of Applied Economics***, Vol. 17, No. 3, July 2003.
- BONIN, J. P. & HUANG, Y. (2001) **Dealing with the Bad Loans of the Chinese Banks**. William Davidson institute.
- MELTZER, A. H. (1998) **Asian Problems and the IMF**. *The Cato Journal*, 17 No. 3
- PODDER, J. & AL MAMUN, A. (2004) **loan loss provisioning system in Bangladesh banking** (A critical analysis) . *Managerial Auditing Journal* Vol.19
- RICHER S. & FORCES D. (1973), **Social Research Methods. Englewood Cliffs,** N.J. : Prentice-Hall.

د. التقارير السنوية:

1. التقارير السنوية لمصرف ليبيا المركزي أعداد (52 – 55) للفترة (2008 - 2012).
2. التقارير السنوية لمصرف الجمهورية للفترة (2005 – 2012).

د. مصادر ومراجع الانترنت

1. Agriculture Bank- Libya: www.wcb.com.ly.
2. Central Bank of Libya: www.cbl.gov.ly